مركز كارنيغي
للشرق الأوسط

دراسة

السيطرة والاحتواء: الإسلاميون في موريتانيا والاستراتيجية ضد التطرّف العنفي

فريدريك ويري

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

السيطرة والاحتواء: الإسلاميون في موريتانيا والاستراتيجية ضد التطرّف العنفي

فريدريك ويري

2019 © مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.

لاتتّخذ مؤسسة كارنيغي مواقف مؤسّسية بشأن قضايا السياسة العامة؛ تعبّر وجهات النظر المذكورة في هذه الدراسة عن آراء كاتبها ولاتعكس بالضرورة وجهات نظر المؤسسة، أو فريق عملها، أو مجلس الأمناء فيها.

يمنع نسخ أو نقل أيّ جزء من هذا المنشور بأيّ شكل أو بأيّ وسيلة، من دون الحصول على إذن خطي من مركز كارنيغي للشرق الأوسط أو مؤسسة كارنيغي. يرجى توجيه الطلبات إلى:

Carnegie Endowment for International Peace
Publications Department
1779 Massachusetts Avenue NW
Washington, DC 20036
P: + 1 202 483 7600
F: + 1 202 483 1840
CarnegieEndowment.org

Carnegie Middle East Center
Emir Bechir Street, Lazarieh Tower
Bldg. No. 2026 1210, 5th flr.
Downtown Beirut, P.O.Box 11-1061
Riad El Solh, Lebanon
P: + 961 1 99 15 91
F: + 961 1 99 15 91
Carnegie-MEC.org

يمكن تحميل هذا المنشور مجاناً من الموقع: Carnegie-MEC.org

المحتويات

مقدّمة	1
المشهد السياسي الاجتماعي والديني	2
صعود المعارضة الإسلامية	3
الرد الحكومي: الجمع بين القمع والحوار	7
خلاصة: المخاطر المحدقة	11
نبذة عن المؤلّف	12
شكر وتقدير	12
هوامش	13

مقدّمة

في مطلع أيار/مايو 2018، أصدر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بياناً حضّ فيه أتباعه على شنّ هجمات ضد الأجانب في بلدان الساحل، ومنها موريتانيا.[1] وبعد انقضاء عامٍ تقريباً، لم ينفّذ الجهاديون هذا التهديد في موريتانيا، مايُسلّط الضوء على الشوط الطويل الذي قطعته البلاد بعد موجة الهجمات التي ضربتها في المرحلة بين 2005 و2011.[2]

منذ تلك الحقبة العنفية، أثبتت موريتانيا أنها عصيّة على الجهادية بطريقة لافتة، على الرغم من وجود عوامل تُغذّي التطرف، كالانقسامات الاجتماعية العميقة، والفساد، والسلطوية، واشتداد القنوط الاقتصادي، وتوافُر ملاذات جهادية آمنة وساحات معارك خارجية في الجوار، آخرها في مالي. ووفقاً لمصادر حكومية، تمكّنت موريتانيا من الصمود في وجه العاصفة لأسباب عدّة أبرزها الجمع بحنكةٍ بين الحوار مع بعض الجهاديين المسجونين وإعادة تأهيلهم وبين فرض عقوبة قضائية قاسية بحق آخرين، فضلاً عن تعزيز مراقبة المساجد والمدارس الإسلامية وترسيخ السيطرة عليها. وهذا الإجراء الأخير يبدو ذا أهمية بالغة في السردية الرسمية التي تعتبر أن التقليد التاريخي العريق للمدارس والتعاليم الإسلامية في موريتانيا يساهم في تحصين المتشددين المحتملين ضد أفكار الجهادية المضلِّلة. غير أن هذه السردية تؤدّي إلى التعتيم على الجذور الاقتصادية الاجتماعية الأكثر عمقاً لمسألة التطرّف.

تستطلع هذه الورقة، استناداً إلى عمل ميداني، في موريتانيا ومقابلات مع مسؤولين ورجال دين ومع جهاديين سابقين، في هذه الأسباب الجذرية للتطرّف، وتضع تقييماً حول مدى ديمومة الرد الذي يلجأ إليه النظام، عبر تركيزه بصورة خاصة على استمالة الأئمة السلفيين الذين يعبّرون عن آرائهم بجرأة ويمتلكون روابط مع الجهاديين. وعلى الرغم من أن النزعة الجهادية العنفية غير سائدة في أوساط الإسلاميين الموريتانيين، إلا أن البلاد تنتج منذ وقتٍ طويل عدداً كبيراً من الجهاديين الذين ينضمون إلى المجموعات المقاتلة الإقليمية، ولاسيما نسبةً إلى عدد سكانها الصغير. يواصل الموريتانيون القتال في صفوف التنظيمات الجهادية في الساحل (ولاسيما في مالي)، ويتولّى بعضهم مناصب رفيعة – دينية وقانونية في معظم الأحيان - خصوصاً في تنظيم القاعدة.[3] في غضون ذلك، يُمنَح العلماء السلفيون الموريتانيون الذين كانوا سابقاً في السجون، هامشاً للخطابة والتكلّم في الشؤون السياسية – ويلامسون أحياناً حدود الدعوة إلى القتال – شريطة ألا يُشكّلوا تهديداً مباشراً للحكومة. كذلك تُجيز الحكومة لوسائلها الإعلامية نشر بيانات صادرة عن مجموعات جهادية في الصحارى والساحل. إذن، يخضع العنف الجهادي في موريتانيا إلى الكوابح التي تفرضها القبضة القوية للدولة والوسائل العسكرية التقليدية لمكافحة الإرهاب، والتي يُخفِّف من حدّتها التساهل التكتيكي تجاه الإعلام الجهادي والإجراءات "الناعمة" مثل توسُّط أئمة لدى الجهاديين في السجون.

طرحت الحكومة هذا "النموذج الموريتاني" لإعادة التأهيل والممانعة المجتمعية واستيعاب الأئمة بمثابة نمط يمكن استنساخه في أماكن أخرى، واستضافت مؤتمرات لنشر هذه الفكرة. وقد عَزَف مسؤولون أميركيون أحياناً على وتر هذا النهج، مشيدين بموريتانيا التي وصفوها بأنها نموذج يُحتذى في "التصدّي للتطرّف العنفي".[4] لكن هذه الأساليب في التعاطي مع الجهادية العنفية – وبالطبع مع السلفية – ليست قابلة للاستنساخ بالضرورة؛ بل إنها نتاج التباسٍ مدروس ومقامرة سياسية، وبالتالي فهي غير موثوقة.

تستند سردية الحكومة الاحتفائية هذه، في نهاية المطاف، إلى أساسٍ متزعزع، ولاسيما على ضوء المشهد الاقتصادي والاجتماعي القاتم في البلاد، والفساد المستشري، والتشنّجات المجتمعية القائمة. وقد استغلّ المتطرّفون العنفيون هذه المحن في السابق.

المشهد السياسي الاجتماعي والديني

موريتانيا بلادٌ صحراوية شاسعة مع عدد قليل من السكّان يناهز نيفاً وأربعة ملايين، وترزح تحت وطأة مجموعة كبيرة من المشكلات الاقتصادية الاجتماعية وحكمٍ سلطوي، مايجعلها عرضةً إلى عدم الاستقرار والعنف الجهادي. نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة هي أكثر بقليل من 50 في المئة.[5] وعلى الرغم من وفرة الموارد – خام الحديد، والغاز الطبيعي، والموارد السمكية وغيرها الكثير – تشغل موريتانيا راهناً المرتبة الـ159 من أصل 189 بلداً في مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية.[6]

على الصعيد السياسي، لطالما عرفت موريتانيا ظروفاً قمعية، واضطهاداً للصحافيين والنشطاء، وتدخلاً عسكرياً. تصف مؤسسة فريدوم هاوس البلاد بأنها "غير حرّة" وتصنّفها في أدنى مراتب الحقوق المدنية والسياسية.[7] ويرى مراقبون دوليون ونقّاد محليون في الانتخابات الرئاسية الموريتانية – التي ستُجرى في دورتها الأحدث هذا العام – مجرد واجهة للإبقاء على حكم زمرةٍ صغيرة من النخب العسكرية والتجارية، التي يستشري الفساد في صفوفها. وتُصنّف منظمة الشفافية الدولية موريتانيا في المرتبة 144 من أصل 180 بلداً في مدركات فساد القطاع العام.[8]

تنطبع موريتانيا أيضاً بطبقية إثنية-لغوية وعِرقية حادة. وخط الانقسام الأساسي، الذي يؤثّر في الحياة السياسية والاقتصادية، هو بين طبقة نخبوية كانت تقتني عبيداً في السابق، وتُعرَف بالبيضان – أي البرابرة العرب الذين يُسمّون أيضاً "المغاربة البيض" – والحراطين، أي العبيد السابقين والمتحدّرين منهم (يُعرَفون بـ"المغاربة السود")، والذين لم يحصلوا على حريتهم إلا مع الإلغاء الرسمي للعبودية في العام 1981. العبودية كقضية وتاريخ، لازالت تثير خلافات عميقة في موريتانيا اليوم، حيث يقول نشطاء الحراطين ومنظمات حقوقية خارجية إن ممارسات العبودية لاتزال قائمة حتى الآن.[9] يُشكّل البيضان والحراطين 70 في المئة من السكان؛ وتتألف نسبة الـ30 في المئة المتبقّية من إثنيات أفريقية-موريتانية تتحدّر من الجنوب.[10] تسود التشنجات العلاقات بين هذه المجموعات بسبب الفوارق الطبقية والتجاذبات الإثنية-اللغوية، فضلاً عن المرارة المستمرة منذ وقت طويل بسبب كلٍ من تطهير الضباط العسكريين السود في العام 1987، والعنف الطائفي على جانبَي الحدود مع السنغال في العام 1989، وحملات القمع التي شنّتها الدولة لاحقاً ضد الموريتانيين السود. وقد ساهمت الحكومات المتعاقبة بقيادة ضباط عسكريين في الخدمة أو سابقين، في تفاقم الانقسامات عبر تركيز الثروات في أيدي شبكات رجال الأعمال التابعة للبيضان النخبويين، واستمرار الفساد، والنظام التعليمي المتداعي.[11]

يمكن اعتبار العنف الجهادي المحلي في موريتانيا، في جوهره، بمثابة رد فعل على العوامل الداخلية التي تزداد سوءاً، وتتمثّل في التصدّعات الديمغرافية والبؤس الاقتصادي الاجتماعي والفساد وسياسات الأنظمة العسكرية المتعاقبة التي أغلقت الفضاء السياسي أمام التيارات الإسلامية وحرية التعبير. لكن على الصعيد الإيديولوجي، استندت الجهادية القتالية إلى التقاليد الإسلامية المخضرمة في البلاد،[12] وتحديداً إلى الجوانب التي يتّصف بها مايُعرَف بالسلفية، أي النسخة المحافظة والمتمسّكة بالنصوص الحرفية. تعود السلفية في موريتانيا إلى قرون

خلت، غير أن مظاهرها الحديثة حظيت بزخم جراء تدفّق الأموال السعودية والخليجية بدءاً من ستينيات القرن العشرين فضلاً عن سفر أعداد متزايدة من الطلاب إلى الخليج في إطار مسارٍ انطلق فعلياً قبل عقود من الزمن خلال الحقبة الاستعمارية.[13] غير أن السياق السياسي الاجتماعي المحلي في موريتانيا والممارسات الإسلامية المحلية المنشأ ساهمت في قولبة هذه التأثيرات.[14] وعلى وجه الخصوص، طُبِعت السلفية ومظاهرها القتالية بتراث التعاليم والمدارس الإسلامية في البلاد، والذي ساهم إلى حد ما في التخفيف من حدّتها. وقد حظيت المعارف الدينية تاريخياً بمكانة اجتماعية رفيعة.[15] علاوةً على ذلك، للبلاد تقليدٌ قوي من الفقه المالكي يعود إلى زمن المرابطين، وهي سلالة بربرية حكمت المنطقة الواقعة غرب المغرب العربي والأندلس في القرن الحادي عشر.[16] وعلى امتداد القرون، أبقت طبقة الزوايا الموريتانية على التقاليد الفقهية المالكية. وهذه الأخيرة هي شبكة قبلية من شبكات البيضان وصفها علاّمة موريتاني بأنها "مجموعة احتلالية" ذات جذور بربرية تعود إلى ماقبل العصر الحديث وتعتبر نفسها ضامِنة المعارف الدينية والروحانية.[17]

لكن لعل المؤسسات الدينية الأكثر فرادة ونفوذاً في موريتانيا في الزمن المعاصر – والتي تمارس تأثيرات مهمة على استراتيجية مكافحة الإرهاب – هي المدارس الإسلامية المعروفة بالمحاظير (مفردها محظرة)، والتي غالباً ماتوصَف في الصحافة بـ"المعاهد الدينية الصحراوية".[18] تؤمّن هذه المدارس التي انطلقت مع البدو في الصحراء والتي تعود، وفق ماأُفيد، إلى حقبة سلالة المرابطين، تعليماً إسلامياً مجانياً للذكور والإناث، بدءاً من سنّ السادسة أو السابعة وصولاً إلى العشرينات من العمر.[19] يشمل التدريس القرآن والحديث والفقه، فضلاً عن قواعد اللغة العربية والمنطق وعلم الحساب والبلاغة والأدب.[20]

كذلك استقطبت المحاظير، التي لم تستوفِها الدراسات حقها والتي تُحيط بها معتقدات كثيرة لاأساس لها من الصحة، طلاباً أجانب من مختلف أنحاء العالم الإسلامي، الذين انجذب بعضهم إلى رؤية مثالية عن التقشّف الصحراوي تنسجم جيداً مع نظرتهم إلى الإسلام خلال حقبة النبي محمد والصحابة.[21] إذن، شكّلت المحاظير محفلاً مهماً لاختلاط تيارات إسلامية مختلفة، ومنها شخصيات أصبحت لاحقاً أعضاء رفيعي المستوى في تنظيم القاعدة وغيره من المجموعات الجهادية، وعددٌ كبير منهم جاء من الجزائر وليبيا.[22] وهذا ما دفع الحكومة إلى بذل جهود حثيثة بدءاً من العام 2005 لتنظيم المحاظير والإشراف عليها، بما في ذلك تسجيل الطلاب وتتبّعهم والتدقيق في المناهج الدراسية، في إطار ماأسماه أحد وزراء الشؤون الإسلامية السابقين: "السيطرة والاحتواء".[23]

صعود المعارضة الإسلامية

تطوّر التحدي الجهادي الحديث في موريتانيا انطلاقاً من هذه الخلفية المتمثّلة بالتقليد الإسلامي والتغييرات الديمغرافية والاقتصادية والسياسية الأكثر حداثة، بما في ذلك السلطوية المتنامية وصعود الإسلام السياسي. في سبعينيات القرن العشرين، تسبّبت موجات الجفاف الشديد في المناطق الريفية بالانتشار السريع للتمدين. وقد أتاح التفكّك الذي أحدثه هذا التحوّل، فرصاً جديدة أمام تمكين إيديولوجيات كان من شأنها تحدّي الهرميات المتجذرة، ولاسيما في صفوف الوافدين الجدد إلى المدن الذين غالباً ماكانوا يفتقدون إلى الرأسمال الاجتماعي.

في البداية، حققت المجموعات اليسارية بعض النجاح لدى هؤلاء الأشخاص المقتلَعين من جذورهم، ولاسيما في العاصمة، لكن بحلول أواخر السبعينيات، تقدّمت الجماعات الإسلامية الصفوف للحلول مكانها.[24] وقد ساهم

تدفّق التمويل الخليجي للمساجد والمؤسسات الخيرية والمعاهد، بدءاً من أواخر الستينيات، في صعود هذه الجماعات، فضلاً عن برنامج منسَّق للعربنة والأسلمة اعتمده الحكّام العسكريون الذين تعاقبوا على إدارة شؤون البلاد.[25] وبحلول منتصف الثمانينيات، كانت تيارات إسلامية عدّة قد تجذّرت في البلاد، وكان أقواها الإخوان المسلمين وجماعة الدعوة والتبليغ والسلفيين، الذين عزّزوا نشاطهم في السياسة والحراك غير العنفي، ولاسيما ضد الفساد.[26] لكن سرعان ماصطدمت هذه التيارات بالدولة.

تعاطى الحكّام الموريتانيون، وعددٌ كبير منهم ضباط عسكريون في الخدمة أو سابقون، مع الإسلاميين عبر اللجوء إلى خليط من الاستيعاب والتنظيم والقمع بهدف تدعيم شرعيتهم المترهِّلة منذ أُصبحت البلاد جمهورية إسلامية في العام 1960.[27] ويكتسب حكم العقيد معاوية ولد الطايع أهمية خاصة في هذا الإطار، ولاسيما في سياق العنف الجهادي. فقد انطبع حكمه، من العام 1984 (عندما استولى على السلطة في انقلاب) إلى العام 2005، بعلاقات متقلّبة مع الإسلاميين والسلفيين، تراوحت بين الدعم والتوقيفات والعفو، ما ساهم ربما في جنوحهم نحو مزيد من التطرّف. وقد أعلن الطايع، تحت تأثير الضغوط التي مارسها عليه المجتمع الدولي لتبنّي الديمقراطية، عن تطبيق نظام انتخابي متعدد الأحزاب في العام 1991. لكن تبّين أنها مجرد خطوة وهمية. فمع اتّساع نشاط الإسلاميين، وخصوصاً السلفيين، فُرِضَت قيودٌ إضافية.[28]

في العام 1991، عمد الطايع إلى تشديد قبضة الدولة على رجال الدين عبر إنشاء هيئة إشراف دينية، بموجب الدستور، أُطلِق عليها اسم "المجلس الإسلامي الأعلى".[29] وفي العام 1992، رفض الإقرار بجهود الإسلاميين الهادفة إلى تشكيل حزب سياسي بذريعة أن البلاد هي أصلاً جمهورية إسلامية.[30] وفي العام 1994، بعد الانتخابات البلدية الأولى في موريتانيا، حيث فاز الإسلاميون وسواهم من المعارضين في 17 دائرة انتخابية من أصل 208، اتخذت الحكومة إجراءات أشد قسوةً، فاعتقلت أعداداً كبيرة من الأشخاص وحظرت العديد من الجمعيات والنوادي الإسلامية.[31] ووُضِع الإمام محمد ولد سيدي يحيى الذي كان يحظى بشعبية واسعة، في الإقامة الجبرية لفترة وجيزة، فيما تكبّد أئمة آخرون ماهو أسوأ بكثير، بما في ذلك الترحيل والسجن، ومايُحكى عن تعذيبٍ تعرّضوا إليه، ولم يُفرَج عنهم إلا بعد إدلائهم باعترافات عبر التلفزيون الرسمي.[32]

غير أن الإسلاميين لم يذعنوا إلى الترويع؛ فقد تحوّل كثرٌ منهم ببساطة نحو الأنشطة التربوية والخيرية أو نقلوا تنظيماتهم إلى العمل السرّي.[33] وفرّ آخرون إلى الخارج ليعودوا مع تصميمٍ أقوى ضد الحكومة.[34] ولجأت أقلية منهم إلى العنف.[35]

التحدي الجهادي

التحدي الجهادي السلفي الذي انطلق في ظل نظام الطايع وهزّ موريتانيا من العام 2005 إلى 2011، كانت شرارته الوضع الداخلي الذي ازداد سوءاً في البلاد، كما غذّته التطورات الإقليمية. لكنه استمدّ جذوره أيضاً من التقاء مجموعة من الأحداث المحلية والعالمية قبل عقودٍ من الزمن. ففي الثمانينيات، توجّه شبانٌ موريتانيون إلى أفغانستان لمحاربة السوفيات، وتواصلوا في هذا الإطار مع شبكات جهادية عالمية؛ وقد تسلّم عددٌ كبير منهم مناصب عليا في تنظيم القاعدة. يمكن اعتبار أبناء هذا الجيل أسلاف الفوج الأخير من الجهاديين، ووجهه الأشهر هو محفوظ ولد الوليد الذي سيشار إليه لاحقاً باسمه الحربي أبو حفص الموريتاني،[36] الذي تحمل دوافعه ومسيرته في الجهاد وخارجه دروساً لفهم مسارات الجهاديين الأكثر عصرية.

الموريتاني هذا المولود في جنوب غرب اليمن هو من قبيلة إداب لحسن التابعة لقبائل الزوايا والتي تشتهر بثقافتها الدينية، وقد تلقّى تحصيلاً علمياً تقليدياً في المحظرة وتخرّج من المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية المموَّل من السعودية في نواكشوط.[37] سافر الموريتاني الذي ذاع صيته في كتابة الشِّعر، إلى السودان وأفغانستان حيث أصبح مستشاراً قضائياً ودينياً لأسامة بن لادن، ليعود فينفصل لاحقاً عن القاعدة قبل وقوع الهجمات التي استهدفت الولايات المتحدة في العام 2001. وقد اشتبهت الولايات المتحدة في تورّطٍ ما للموريتاني في التخطيط للهجمات على السفارة الأميركية في كل من كينيا وتانزانيا في العام 1998 وعلى المدمّرة الأميركية "يو إس إس كول" في اليمن في العام 2000 – لكنه ينفي هذه التهمة.[38] وبعد اعتقاله لفترة معيّنة في إيران، عاد إلى موريتانيا في العام 2012 حيث سُجِن ثم أخلي سبيله.[39]

شهدت السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين صعوداً جديداً للتعبئة الجهادية. فمثلما أدّى الاجتياح السوفياتي لأفغانستان إلى تعبئة الموريتاني وسواه في السابق، تملّكت الشباب الموريتانيين مشاعر غضبٍ شديدة بسبب الحروب الأميركية في أفغانستان والعراق ومعاناة المسلمين في فلسطين والشيشان. وقد صبّ الأشخاص الذين لم يتمكّنوا من السفر والقتال في هذه المعارك، جام غضبهم على النظام. في الوقت نفسه، فُتِحت ساحات معارك جهادية جديدة في الساحل والصحراء. وأسفرت امتدادات الحرب الأهلية الجزائرية عن إنشاء الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي أصبح اسمها لاحقاً تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.[40] وقد شكّل ارتباط نظام الطايع بالحرب التي قادها الغرب على الإرهاب بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر، مادّة قوية لتعبئة المقاتلين ضد النظام. وعلّق إمامٌ سلفي كان سابقاً على ارتباط بالجهاديين على هذه الديناميكية موجِّهاً انتقادات لاذعة إلى "سوق" مكافحة الإرهاب التي اعتبر أن النظام يساهم من خلالها في زيادة التطرّف بدلاً من خفضه. ولفت في هذا الإطار إلى أن "الأشخاص الذين يحاربون الإرهاب يساهمون في توليده".[41]

أطلقت المرحلة الأخيرة من حكم الطايع شرارة الهجمات على أيدي الجهاديين. في نيسان/أبريل 2003، شنّ الطايع حملة القمع الأشد ضراوة منذ العام 1994، والتي أسفرت عن اعتقال خمسة وثلاثين إماماً مسلماً وقاضياً وغيرهم من الشخصيات.[42] وكان بينهم محمد الحسن ولد الددو، وهو إمام ذو شعبية كبيرة جداً استقطب أتباعاً في صفوف الشباب الموريتاني منذ مطلع الألفية، عبر لجوئه، من جملة أمور أخرى، إلى انتقاد السياسة الخارجية لبلاده، مثل اصطفافها إلى جانب الجهود الأميركية لمكافحة الإرهاب وروابطها الناشئة مع إسرائيل.[43]

أُغلِقت المساجد والمدارس والمعاهد غير الخاضعة إلى سيطرة الدولة، وهدّدت وزارة الشؤون الإسلامية آنذاك، في خطوةٍ شهيرة، بـ"تحويل المساجد إلى أفران" – في تبجّحٍ شديد الفظاظة تحوّل إلى محل انتقاد من الجهاديين الذين اتهموا نظام الطايع بالهرطقة والرياء.[44] وفي السنوات اللاحقة، منحت المحاولتان الانقلابيتان (في حزيران/يونيو 2003 وآب/أغسطس 2004) ذريعةً إضافية للحكومة كي تُطارد الإسلاميين، على الرغم من عدم وجود أدلة عن ضلوعهم في المحاولتَين.[45] وقد أشار الجهاديون الشباب لاحقاً إلى أن التعذيب، الذي يُزعَم أن المعتقلين تعرّضوا له، هو من الدوافع خلف موجة العنف التي أعقبت التدابير الحكومية.[46]

انطلقت تلك الموجة في حزيران/يونيو 2005 عندما اقتحم مايزيد عن 150 مقاتلاً من الجماعة السلفية للدعوة والقتال قاعدةً عسكرية في شمال شرق البلاد، ماأسفر عن مقتل خمسة عشر جندياً موريتانياً. وقد ندّدت الجماعة، في بيانٍ صادر عنها، بارتباط النظام الموريتاني بالحرب التي تقودها الولايات المتحدة على الإرهاب، وأعلنت أن الهدف من الهجوم هو "الثأر لإخوتنا الذين سجنهم النظام الآثم في نواكشوط".[47] وفي الأعوام الستة اللاحقة، اهتزّت موريتانيا على وقع أربعة عشر هجوماً نفّذها على أراضيها الفرع المحلي لكل من الجماعة السلفية للدعوة والقتال وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، فضلاً عن هجمات عابرة للحدود شنّها التنظيمان انطلاقاً من شمال مالي. وقد هاجم الإرهابيون أهدافاً أجنبية – سفارات وعمّال إغاثة وسياحاً – إلى جانب القوى

الأمنية التابعة للنظام.[48] كان نطاق العنف وضراوته غير مسبوقَين في البلاد، مادفع بالمراقبين المحليين والخارجيين إلى الإقبال على إجراء مراجعة ذاتية والتفكير عميقاً في المعطيات.

مَن هم الجهاديون؟

المعلومات عن الجهاديين الموريتانيين – المسجونين المشتبه بهم وأولئك الذين تأكّد مقتلهم في الداخل والخارج – مستمدّة من مصادر حكومية ويجب حكماً التعامل معها بحذر. إنما يمكن تمييز وجود أنماط إثنية واقتصادية اجتماعية، إذ وفقاً لأحد المصادر التي يجري الاستشهاد بها على نطاق واسع، بلغت نسبة البيضان نحو 75 في المئة من أصل سبعين شخصاً موقوفاً (بما في ذلك المتّهمون في أعمال عنف وداعموهم)، في حين شكّل الحراطين والموريتانيون الأفارقة 17 في المئة و9 في المئة على التوالي.[49] اقتصادياً، كانت أكثريتهم من ذوي الدخل المتوسط أو المتدنّي، وكان معظمهم دون سنّ الثلاثين.[50] كانت هناك على مايبدو تجارب مشتركة أخرى تربط بينهم، وتتمثّل في البطالة المقنّعة والانحراف، والخدمة أو محاولة الخدمة في الجيش، والتي أعقبها اعتناق السلفية في مسجد ثم التجنّد والتدريب لخوض الجهاد، عادةً في شمال مالي أو الجزائر، أو بوتيرة أقل في مناطق موريتانية نائية.[51] لقد تلقّى كثرٌ منهم تحصيلهم العلمي في المحظرة على الرغم من أن المسؤولين والعلماء ينكرون، وفق ماورد آنفاً، أن يكون هذا الأمر المصدر المباشر للتطرّف أو التجنيد.[52] غير أن وجود جهاديين من ليبيا والجزائر ومالي في هذه المدارس دفعَ بالحكومة إلى بذل جهود دؤوبة لمراقبة التحاق الأجانب بها اعتباراً من العام 2005.[53]

تتضمن مجموعة بيانات أخرى وصلتنا من علاّمة موريتاني على صلة بجهود إعادة التأهيل، واحداً وعشرين جهادياً موريتانياً متوفّياً، لقي أربعة منهم مصرعهم في البلاد والباقون في الخارج. هؤلاء أيضاً كانت أغلبيتهم الكبرى من الشباب الذين تتراوح أعمارهم من سبعة عشر إلى إحدى وعشرين عاماً، وأكثريتهم الساحقة من البيضان (أربعة فقط هم من الحراطين).[54] أحدهم هو المدعو أبو عبيدة البصري، 22 عاماً، من الحراطين، وهو منفّذ الهجوم على السفارة الفرنسية في العام 2009 في أول تفجير انتحاري تشهده موريتانيا، والذي كان يُجسّد في شخصه على مايبدو الكثير من القواسم المشتركة بين الجهاديين، ولاسيما التململ الناجم عن التمدين.[55] فقد انتقل والداه المنتميان إلى الطبقة العاملة من بلدة دار البركة الصحراوية إلى نواكشوط، حيث قاما بتربيته في حي البصرة القاحل. كان ترتيبه الرابع بين ثمانية أولاد، ولم تكن تنشئته شديدة التديّن، وفقاً لوالدته. وعلى الرغم من أنه لم يتورّط في جنح صغيرة، إلا أن حياته انطبعت في بداياتها بإخفاقات متتالية: فقد فشل مرتَين في نيل شهادة البكالوريا، ولم يُقبَل في الجندرمة في العام 2008.[56] وفي العام نفسه، غادر منزله للمشاركة على مايبدو في معسكر تدريبي جهادي في الجزائر أو شمال مالي، استناداً إلى شريط فيديو نشره لاحقاً تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.[57]

حكاية إخفاقات البصري، والحياة العائلية المضطربة لمشتبه بهم آخرين وضلوعهم في الإجرام، أتاحت للمسؤولين وضع تشخيص مفيد عن الأسباب الجذرية للجهادية، وكانوا غالباً مايُضيفون أن الفهم المغلوط أو "غير الصحيح" للنصوص الإسلامية ساهم في تمكين العنف الجهادي.[58] مما لاشك فيه أن هذه الأبعاد النفسية والاقتصادية الاجتماعية والتربوية موجودة، إلا أنه يتّضح من تصريحات العديد من الجهاديين البارزين أن لجوءهم إلى العنف هو أيضاً ذو دوافع سياسية وموجَّه ضد مظالم حقيقية ومعبَّر عنها بوضوح، مثل العلاقات الموريتانية مع الغرب، والحكم السلطوي، والتعذيب والفساد.

يتجلّى هذا البعد السياسي بالوضوح الأكبر في النظرة العالمية التي يُجسّدها الخديم ولد السمان، زعيم إحدى الخلايا المحورية في شبكة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في موريتانيا. كان السمان، وهو من مواليد 1974، يعمل تاجر سيارات مستعملة، والتحق لفترة وجيزة بمدرسة صوفية في السنغال قبل أن يعود إلى نواكشوط. ويُقال إنه كان يعيش حياة بوهيمية حيث كان يتردّد باستمرار على الملاهي الليلية قبل أن يختبر "الصحوة" ويبدأ بارتياد المساجد السلفية. وقد أثار الاجتياح الأميركي للعراق غضبه، فتوجّه إلى شمال مالي، وتلقّى في مرحلة معيّنة توجيهات، وفق ماأُفيد، من قائد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، مختار بلمختار، لإنشاء خلايا سرّية في موريتانيا.[59] كان ولد السمان بين الجهاديين الذين طالتهم موجة الاعتقالات في عهد الطايع في العام 2005، وقد فرّ من السجن في العام 2006 إنما أُلقي القبض عليه من جديد في العام 2008.[60] وأشار، في مقابلة معه في العام 2006، إلى دوافعه، ومنها التهديد المفسِد الذي يلحقه التأثير الأجنبي بالتوحيد، والدور الواسع النطاق للاستخبارات الأميركية والإسرائيلية، والحاجة إلى تحرير أراضي المسلمين من الكفّار، وخصوصاً التعذيب الذي يتعرّض إليه الأئمة الموريتانيون.[61] وكان للتمييز الذي يمارسه النظام بحق المواطنين في جنوب البلاد حيّزٌ كبير أيضاً في اتّهامات التعذيب.[62] (لسخرية القدر، عددٌ كبير من الأئمة الذين أتى ولد السمان على ذكرهم استُخدِموا لاحقاً ضده في إطار برنامجٍ لإعادة التلقين العقيدي وإعادة التأهيل نُفِّذ برعاية الحكومة).

الرد الحكومي: الجمع بين القمع والحوار

واجهت الحكومة الموريتانية التحدّي الجهادي عبر اللجوء إلى عدد من الإجراءات "الصلبة" لمكافحة الإرهاب ومنها التوقيفات والمداهمات وتطوير قدرات عسكرية واستخبارية جديدة، وتعزيز السيطرة الحدودية، وزيادة التعاون مع الولايات المتحدة والدول الإقليمية المجاورة على السواء.[63] لكنها نقلت المعركة أيضاً إلى مضمار العلوم الفقهية والعقيدة لإقناع الجهاديين المسجونين (فئة واسعة وغير واضحة المعالم تضمّنت الأشخاص الذين ارتكبوا أعمال عنف أو داعميهم أو المتعاطفين معهم)، بعدم شرعية العنف ضد الدولة.[64] ومن خلال اتّباع هذه المقاربة "الناعمة" لمكافحة الإرهاب، عبّأت الدولة بيروقراطيتها الدينية عبر تنظيم جلسات طويلة من الحوار والنقاش وإعادة التلقين العقيدي مع الجهاديين، مقرونةً ببرامج لمساعدتهم على إعادة الاندماج في المجتمع عن طريق توسُّط أفراد من العائلة والتدريب على الوظائف.[65]

الشخصية الأساسية التي استعان بها النظام في هذا المجال هو الإمام ذو الشعبية الواسعة محمد الحسن ولد الددو، كان لأسلوبه المنفتح في التعاطي تأثيرٌ خاص على ولد السمان الذي تردّد إلى مسجد الددو وكان حارساً شخصياً له وفق ماأُفيد.[66] لكن الأهم كان التقارب الإيديولوجي. فقد كان انتقاد الددو للحكومة، ولاسيما فسادها واصطفافها إلى جانب الغرب في الحرب على الإرهاب، منسجماً مع المظالم التي يشتكي منها ولد السمان وسائر الجهاديين.[67] وساهم دخوله المتكرر إلى السجن في تعزيز مصداقيته.

في العام 2009، عرض الددو، بالاشتراك مع إسلاميين آخرين من حزب تواصل التابع للإخوان المسلمين، المبادرة الحكومية على السجناء، وفق ماأوردت بعض التقارير، وكان عددهم نحو سبعين في ذلك الوقت.[68] وتبِع ذلك، في البداية، تبادُل تصريحات في الصحافة المحلية قبل الدخول في حوارٍ وجهاً لوجه في السجن في كانون الثاني/يناير 2010. وإلى جانب الددو، شاركت شريحة كبيرة من الأئمة في جولات متتالية، بينهم

شخصيات موالية للحكومة مثل أحمد ولد لمرابط ولد حبيب الرحمن، إمام الجامع الكبير في نواكشوط، وحمدان ولد التاه، أمين عام رابطة علماء موريتانيا.[69]

وهذا مافعله أيضاً رجال دين تجمعهم روابط أوثق بالجهاديين، مثل أبو حفص الموريتاني وأحمد مزيد ولد عبد الحق، وهو علاّمة سلفي مهم ذو ميول جهادية. تتلمذ ولد عبد الحق على يد الإمام السلفي ذي المكانة المرموقة بداه ولد البصيري، وقد زاول التدريس في المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية حيث كان الموريتاني من طلابه. وأسوةً بهذا الأخير، انجذب ولد عبد الحق إلى بن لادن؛ وقد توجّه في أواخر تسعينيات القرن العشرين إلى الخرطوم حيث درّس أبناء بن لادن باللغة العربية إلى حين فرار زعيم القاعدة إلى باكستان وأفغانستان.[70] سجنه النظام من العام 2005 إلى العام 2007 على خلفية تعاونه مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. ويُقال إن ولد عبد الحق يعزو التأخر في إخلاء سبيله، بعد الإفراج عن إسلاميين آخرين، إلى رغبة النظام في استخدام السجناء السلفيين بمثابة أداة للمقايضة مع الغرب.[71]

مع انطلاق الجهود الحوارية الأولى للحكومة مع الجهاديين في العام 2010، انتقد ولد عبد الحق التركيبة الأولية للجان الأئمة معتبراً أنها أوسع نطاقاً من اللازم، كونها تألّفت من صوفيين ومالكيين وأشخاص منتمين إلى الإخوان المسلمين، وسلفيين. لكن الأهم، في رأيه، أنها ضمّت في صفوفها مسؤولين حكوميين سابقين اشتهروا بقمع الإسلاميين.[72] وبعد صدور عفوٍ رئاسي في العام 2010 حيث أُخلي سبيل خمسة وثلاثين سجيناً، نجح ولد عبد الحق وآخرون في الدعوة في العام 2012 إلى اعتماد مقاربة مختلفة في التعاطي مع المعتقلين المتشددين، عبر تشكيل لجنة مؤلفة من ثلاثة أشخاص هم ولد عبد الحق والددو وإمام آخر كان مستشاراً رئاسياً وموضع ثقة أيضاً من المعتقلين.[73]

في الجلسات التي نُظِّمت على امتداد الأيام السبعة عشر اللاحقة، عرض ولد عبد الحق وسواه مجموعة متنوعة من المقاربات في حوارهم مع الجهاديين. وقد بدأوا بالإقرار بأنه حتى في المراحل الأخيرة من الحوار، لم يرتكب الأشخاص الذين أودِعوا في السجون بالضرورة أعمال عنف. ومن الأفكار المحورية التي طرحها الإمام في الحوار "الأمان" الذي يجب منحه للضيوف الأجانب وغير المسلمين داخل موريتانيا – الذين يوصَفون بـ"المستأمنين" – وهذا المفهوم هو سابقة في النصوص الإسلامية. يروي عبد الحق أنه قال للمعتقلين: "عندما يُقاتلنا كافرٌ، اقتلوه. أما إذا دخل البلاد بطريقة سلمية مع تأشيرة سفر، فلا يمكنكم قتله".[74] وقال لهم أيضاً إنه من المشروع المطالبة بتطبيق الشريعة في البلاد، إنما ليس مشروعاً استخدام العنف للتعبير عن هذا المطلب. وتدعيماً لهذه الحجج، لم يستعن فقط بالقرآن والحديث إنما أيضاً بمفكّرين أكثر عصرية بعضهم عقائديون جهاديون سابقون. ومن بين هؤلاء استشهد بالعقائدي السوري البارز عبد المنعم مصطفى حليمة (المعروف أيضاً بأبو بصير الطرطوسي) الذي شكّلت إدانته للهجمات الانتحارية التي نفّذها تنظيم القاعدة في لندن منعطفاً أساسياً في النقاشات الفقهية الجهادية عن قتل المدنيين.[75] وطرح الطرطوسي، على وجه التحديد، مفهوم "عهد" الأمان بين المسلمين المقيمين في بلدان غير إسلامية وغير المسلمين المقيمين في دول إسلامية.[76]

تكررت هذه المواضيع على لسان إمامٍ سلفي محترم آخر انضمّ إلى الجولات الأخيرة من الحوار بعد الإفراج عنه من السجن. وقد أقرّ، في مقابلة معه في مطلع العام 2018، باستياء الجهاديين من الفساد ورغبتهم في الخضوع إلى حكم الشريعة الإسلامية، قائلاً: "يريد المسلمون أن تحكمهم ديانتهم؛ هذا ليس تطرّفاً".[77] لكنه قال للسجناء الجهاديين إنه من غير المسموح استخدام القوة للمطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية، وإن الحكومة، على الرغم من كل عيوبها، أتاحت الفرصة للمطالبة بفرض الشريعة الإسلامية.[78]

هل تكللت جلسات الحوار بالنجاح؟ عندما حصل خمسة وثلاثون سجيناً على العفو في العام 2010، أجاب مهندسو البرنامج في الحكومة والأئمة الداعمون له جازمين بأن الحوار قد نجح.[79] لقد قسمت فكرة الحوار بحد ذاتها السجناء إلى مجموعتَين، واحدة رحّبت بالوساطة والثانية عبارة عن مجموعة أكثر عدائية ومشاكسةً بقيادة ولد السمان.[80] وكان هذا الأخير شديد التحدّي؛ فقد ارتدى في إحدى الجلسات قميصاً أبيض رسمَ عليه قنبلة يدوية ورشاشاً مع كلمة "القاعدة".[81] ووجّه رسائل إلى الددو وولد عبد الحق اتّهمهما فيها بخيانة العقيدة السلفية، وحشدَ حوله مجموعة من الأئمة – معظمهم من السعودية واليمن والأردن – لرفض دعواتهما للاعتدال والحراك السلمي.[82]

ثمة محاذير أخرى أبعد من عناد بعض الجهاديين، يجب التوقف عندها في مايتعلق بنموذج الحوار الموريتاني. أولاً، أظهر النظام حذراً منذ البداية بشأن الأشخاص الذين اعتبرهم قابلين للإصلاح. فالمعايير التي استُخدِمت في اختيار السجناء الذين سيتم الإفراج عنهم، كانت غير شفّافة في معظم الأحيان، أقلّه وفقاً للأئمة المشارِكين في الحوار. وقد أوصى الددو والأئمة التابعون له، في ختام الجلسات الأولى، بإخلاء سبيل الأشخاص الذين لم يشاركوا في العنف، وتخفيف العقوبات المفروضة على الباقين. ويُقال إن الددو صُدِم عندما صدرت، بدلاً من ذلك، أحكامٌ بالسجن لفترات طويلة وأحكام بالإعدام.[83] لم تُنفَّذ الأحكام حتى تاريخ كتابة هذه السطور، إلا أنها تُظهر أن المقاربة "الناعمة" ترافقت على الدوام مع إجراءات عقابية منها السجن، وكذلك التعذيب على مايُقال.[84]

ثانياً، لم تكن إعادة دمج السجناء السابقين متكافئة بحسب التقارير. فقد ذكرت وسائل إعلام محلية أن الحكومة منحت تمويلاً صغيراً لكل واحد من المعتقلين الذين أُطلِق سراحهم بموجب عفو، كي يؤسّسوا مشاريعهم الخاصة لتوليد المداخيل، مثل بيع بطاقات تشريج الخطوط الخلوية، وشراء السيارات وتصليحها وبيعها.[85] لكن نقلاً عن أحد السجناء الذين أُخلي سبيلهم وعن إمامٍ شارك في الحور ولايزال على تواصل مع سجناء سابقين، لم تنفّذ الحكومة وعودها بتأمين وظائف مستدامة للشباب.[86] ويزعم النشطاء الحقوقيون أن الحكومة تمنع الأشخاص الذين لازالوا في السجون من الحصول على الوثائق الثبوتية، مايحول فعلياً دون تمكُّن أولادهم من الالتحاق ببعض المدارس ومن الإفادة من الرعاية الطبية في الخارج.[87] وفي صدىً لهذا الكلام، قال الإمام ولد عبد الحق، في مقابلة حصرية معه في العام 2015، إن بعض أقسام الحوار حول السجون منيت بالفشل، مشيراً إلى أن غياب المتابعة من جانب الحكومة هو إحدى الشوائب العديدة في هذا الإطار. لكنه أقرّ بأن هذا المسعى ساهم في كبح التجنيد في صفوف الجهاديين.[88]

لم تشهد موريتانيا، منذ نحو عقدٍ من الزمن، هجوماً إرهابياً كبيراً على أراضيها – وهو تحوّلٌ لافت في ضوء موجة العنف التي ضربت البلاد من 2005 إلى 2011. إنما لاتزال تُطرَح أسئلة حول ديمومة السلام، فضلاً عن ثمنه. والأشهر في هذا السياق هو ماتُلمّح إليه وثيقة مؤرّخة في آذار/مارس 2010 عُثِر عليها في المجمّع السكني حيث كان يُقيم أسامة بن لادن أثناء الغارة التي نفّذتها قوات العمليات الخاصة الأميركية في العام 2011، والتي تُشير إلى اتفاق مقايضة بين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والحكومة الموريتانية. ففي مقابل الإفراج عن سجناء التنظيم وتسديد رسوم للمقاتلين، يوافق تنظيم القاعدة على وقف الهجمات على الأراضي الموريتانية.[89] وماساهم في تعزيز هذه الشكوك هو الخطوة التي أقدمت عليها الحكومة الموريتانية في العام 2015 عبر الإفراج عن سيدي محمد ولد محمد ولد بوعمامة، المتحدث سابقاً باسم تنظيم أنصار الدين، أحد فروع القاعدة في مالي، ما حيّر عدداً كبيراً من المراقبين.[90] غير أن الحكومة الموريتانية وشخصيات مقرّبة من القاعدة نفوا أن يكون هناك أي اتفاق بين الجانبَين. في كل الأحوال، لم يُفرَج عن عدد كبير من السجناء المتشددين المنتمين إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ومنهم ولد السمان.[91]

الاحتمال الأكثر ترجيحاً هو أن الحكومة اتّبعت نهج الالتباس المدروس في سياستها الخارجية والداخلية كوسيلة لتنفيس الضغوط وتحصين نفسها من الانتقادات الجهادية. من الأمثلة الأساسية عن هذا النهج ماحدث خلال التدخل العسكري بقيادة الفرنسيين شمال مالي في العام 2013، ضد تحالفٍ من الجهاديين وانفصاليي الطوارق. وقد شكّلت الحملة التي أُطلِق عليها اسم "عملية سرفال"، مصدراً رئيساً للنقاش المجتمعي وللمعارضة من الأئمة في موريتانيا.[92] وعلى وقع هذه الحملة، أصدر تسعة وثلاثون إماماً موريتانياً فتوى أدانوا فيها التدخّل واصفين إياه بأنه حملة استعمارية جديدة، وحضّوا المواطنين – إنما ليس الحكومة مباشرةً – على التضامن مع إخوتهم المسلمين في مالي. أبعد من هذا البيان، انضمت أصواتٌ عدّة إلى جوقة الإدانة، منها حزب تواصل التابع للإخوان المسلمين والإمام الددو.[93]

على الرغم من أن الحكومة الموريتانية تدخّلت في مالي في العامَين 2010 و2011 لمطاردة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، إلا أنها اختارت عدم الالتحاق بعملية سرفال في العام 2013. وركّزت بدلاً من ذلك على تحصين حدودها مع مالي الممتدة على طول 2237 كيلومتراً، في إطار سياسة الاحتواء الدفاعي أسوةً بالسياسة المتَّبعة من جانب الجزائر.[94] ليس واضحاً إذا كان ذلك مرتبطاً بضغوط محلية مارسها رجال الدين؛ غير أن هذه الضغوط كانت، في أقل تقدير، واحداً من عوامل كثيرة أثّرت في حسابات الحكومة. ولايمكن استبعاد أن يكون امتناع الحكومة عن التدخل في مالي أحد الأسباب خلف إحجام تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عن شنّ هجمات على الأراضي الموريتانية. وهذا السبب أتى على ذكره إمام موريتاني نافذ ومقرَّب من الجهاديين في مقابلة معه العام الماضي، قائلاً: "لم يهاجم الموريتانيون مالي، لكن تشاد والنيجر وبوركينا فاسو فعلت ذلك، فتعرّضت إلى الهجمات".[95] كما أن جاذبية مالي كساحة معركة استقطبت اهتمام الشباب الذين كانوا، لولا ذلك، ليصبّوا جام غضبهم ربما على النظام – على الرغم من أن كثراً منهم انجذبوا، وفق ماأُفيد، إلى مالي بفعل الروابط القبلية العابرة للحدود بقدر ماجذبتهم إليها أيضاً الإيديولوجيا الدينية.[96]

إلى جانب هذا الالتباس في السياسة الخارجية، سمحت الحكومة الموريتانية للمنظمات الإعلامية في البلاد بأن تكون بمثابة أدوات لنقل الرسائل الجهادية. لقد أمّنت هذه الوسائل الإعلامية منصّات للمجموعات الجهادية الإقليمية لنشر تصريحاتها وبياناتها، في حين قدّمت في الوقت نفسه تقارير وأفكاراً حصرية ذات قيمة كبيرة للباحثين في شؤون مكافحة الإرهاب.[97] ربما يعكس ذلك، في جزء كبير منه، نفعية وانتهازية من جانب التنظيمات الجهادية الساحلية، فبعض المتحدّثين باسم هذه التنظيمات هم من الجنسية الموريتانية. كما أن الوسائل الإعلامية تستخدم هذا المنفذ الذي تتيحه للجهاديين إثباتاً على استقلاليتها وحرصها على تغطية أخبار التيارات الجهادية.[98] لكن مع ذلك، يُشير هذا التساهل إلى أنه ربما كانت هناك أيضاً درجة معيّنة من الموافقة من جانب الحكومة الموريتانية.

لقد أفسحت الحكومة مجالاً أمام بعض رجال الدين من ذوي الصوت المرتفع ليواصلوا التكلّم والخطابة، شريطة ألا يتجاوزوا بعض الخطوط الحمراء مثل الدعوة إلى اللجوء إلى العنف ضد الحكومة. على سبيل المثال، تمكّن الإمام محمد سالم ولد محمد الأمين، المعروف أيضاً بالمجلسي،[99] من مواصلة عرض أفكاره المتشدّدة عن الديمقراطية، ولاسيما عن الجهود الأميركية للقضاء على الإسلام من خلال مشاريع مثل "الإسلام الديمقراطي"،[100] فضلاً عن انتقاده للاستعمار الحديث.[101] كما أنه وجّه انتقادات إلى إمام الجامع الكبير في نواكشوط المعروف بولائه للحكومة.[102] وفي العام 2015، أوقِف لفترة وجيزة للاشتباه في دعمه للتنظيم المسمّى الدولة الإسلامية.[103] وعلى الرغم من الإفراج عنه، يواصل دوره التحريضي.

يحظى أبو حفص الموريتاني، على وجه التحديد، بهامشٍ معيّن من حرية التحرك. لقد تحدّث بطريقة إيجابية عن الجهاد ضد الاحتلال الأجنبي، لكنه انتقد المحاولات التي يبذلها الجهاديون للإطاحة بالحكومات المسلمة

وأعرب عن إدانته لتنظيم الدولة الإسلامية. وفي مايتعلق بالسياسة الموريتانية، يُقدّم نفسه في صورة معارِض موالٍ ومتمسّك بالمبادئ. فقد انتقد مثلاً، في مطلع العام 2018، الدعوة التي وجّهتها الحكومة إلى إمام الجامع الأزهر في مصر لحضور مؤتمر عن التصدّي للتطرف في نواكشوط.[104]

يُسمَح لهذه الشخصيات بإبداء بعض الحدّة في مواقفها إنما ضمن حدود ماتُجيزه الحكومة وتحظره. لقد أشار أعضاء الحكومة الداعِمون لهذا المزج بين الإكراه والاستيعاب إلى أنه ساهم في جعل إيديولوجيا الجهاديين العنفيين بلا أسنان، تاركاً إياهم من دون مرشد روحي. قال أحدهم: "الجهاديون بلا رأس".[105]

على الرغم من ذلك، يُطرَح السؤال، إلى أي حد اعتدال الأئمة مؤقّت وتكتيكي؟ وخير مثال على ذلك ماحدث مع الإمام البارز محمد ولد أحمد زاروق (المعروف أيضاً بالشاعر")، الذي اعتبر خادم ولد السمان في العام 2006 أن وجوده في السجن هو من الأسباب التي تغذّي شعوره بالضيم حيال الحكومة. في العام 2009، كتب زاروق رسالة تخلّى فيها عن القتال ضد الحكومات المسلمة، إنما فقط لأنه غير عملي وليست لدى الجهاديين حظوظ بالفوز. لكنه لم يتخلَّ مطلقاً عن الجوانب الإقصائية والمتشدّدة الأخرى في الإيديولوجيا الجهادية، ولاسيما موافقته على التكفير.[106]

خلاصة: المخاطر المحدقة

بلغ العنف الجهادي في موريتانيا ذروته القصوى، ثم بدأ بالانحسار بعدها، ويبدو أنه جرى احتواؤه من خلال مزيجٍ من الإكراه والاستيعاب. وفي غضون ذلك، يبدو أن الاندفاعات السلفية باتجاه الحِراك السياسي والسياسة الحزبية كُظِمت أيضاً؛ فقد قال الإمام السلفي أحمد مزيد ولد عبد الحق في مقابلة معه إن السلفيين لايمتلكون الرأسمال المادّي أو البشري لإنشاء حزب.[107] وهكذا يبدو أن السلفية في البلاد تقتصر على قطبَين اثنين يتمحور كلٌّ منهما حول الخطابة غير العنفية والإعلام: قطب أوّل موالٍ للحكومة ويتجسّد في شخص إمام الجامع الكبير، أحمد ولد لمرابط ولد حبيب الرحمن، وقطب ثانٍ أكثر حراكاً وانتقاداً يُجسّده أبو حفص الموريتاني والمجلسي، وهو استفزازي لكنه يحترم الخطوط الحمراء التي وضعها النظام.

إنما يجب التعامل بحذر مع النزعة الانتصارية للحكومة. فموريتانيا لاتزال غارقة في الفساد والفقر. والمناطق الواقعة عند الأطراف والحدود، التي تُشكّل معاقل الجزء الأكبر من النشاط الجهادي، بحاجة ماسّة إلى التنمية.[108] لقد أسفر اكتشاف الغاز في المياه عند الحدود مع السنغال مؤخراً عن تدفّق الاستثمارات الخارجية المباشرة، ماساهم في إحياء الآمال بحدوث تحسّن اقتصادي.[109] غير أن بعض المراقبين الموريتانيين يتساءلون في مجالسهم الخاصة عما إذا كانت الأموال ستصل إلى الشعب، نظراً إلى فساد الحكومة وافتقارها إلى الشفافية.[110] في المقابل، يمكن أن يُشكّل الكسب المادّي الكبير والمفاجئ مادّة جديدة يستخدمها الجهاديون لانتقاد الحكومة: فقد يحاول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تصوير الاستثمارات بأنها تشكّل اعتداء على سيادة البلاد.

يُضاف إلى ذلك لجوء نظام الرئيس محمد ولد عبد العزيز الذي فاز في الانتخابات في العام 2009 ومجدداً في العام 2014، بصورة متزايدة إلى النزعة السلطوية وقمع حرية التعبير.[111] ففي كانون الثاني/يناير 2019، بدا أن ولد عبد العزيز يدحض الشائعات التي تحدّثت عن سعيه للترشح لولاية رئاسية ثالثة، وذلك عبر دعمه لترشّح وزير الدفاع محمد ولد الغزواني الذي هو من الموالين المخضرمين له، للانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها

لاحقاً هذا العام. وقد رأى مراقبون للشأن الموريتاني أنها خطوة فيها حنكة الهدف منها أن تحافظ زمرة النخبويين التابعة للرئيس والمستمدة من حزب الاتحاد من أجل الجمهورية على قبضتها على السلطة – فضلاً عن الإبقاء على تقليد التأثير العسكري على السياسة.[112] وفي إطار التحضير للانتخابات، اتخذ ولد عبد العزيز أيضاً إجراءات لقمع الإسلاميين، ومنها مثلاً إقدامه في أيلول/سبتمبر 2018 على إقفال مركز تكوين العلماء بإدارة الإمام الددو، على خلفية اتهامه بترويج التطرّف: فقد قال ولد عبد العزيز، في خطاب ألقاه أمام استعراض عسكري، إنه من الضروري الحفاظ على إسلام "صحيح" في مواجهة التشويهات من قبل الإخوان المسلمين.[113] من شأن الاستمرار في إغلاق المساحة السياسية أمام الإسلاميين وزَجّ أئمة مرموقين على غرار الددو في السجن مستقبلاً أن يُلهم كادراً جديداً من المقاتلين الموريتانيين، بما يؤدّي إلى تكرار دورةٍ من دورات الماضي.

يشي كل ماتقدّم بأن شبح الجهادية العنفية لم يتبدّد. مما لاشك فيه أن موريتانيا ليست قاعدة لتنظيم الدولة الإسلامية، على الرغم من التكهنات التحذيرية في هذا الصدد. كما أن نسبة الشباب الموريتانيين الذين يلتحقون بالجماعات الجهادية في الخارج تراجعت في الأعوام الماضية.[114] غير أن الأطراف الجهادية تستمر في استغلال وسائل الإعلام غير الخاضعة للتنظيمات، وتستخدم أراضي البلاد بمثابة ممرّ وقاعدة لوجستية.[115] لايزال صعود تنظيم القاعدة مجدداً في مالي وبوركينا فاسو تهديداً قائماً بقوة، على ضوء البيان الصادر عن التنظيم في أيار/مايو 2018 والذي حضّ فيه على شن هجمات ضد الأجانب في الساحل. كما أننا نشهد تبدّلاً في موقف موريتانيا التي أبدت لفترة طويلة تحفّظاً في شن عمليات عسكرية طويلة الأمد خارج أراضيها، وهو ماساهم ربما في جعلها بمنأى عن الهجمات الجهادية. ويتمثّل هذا التبدّل على وجه التحديد في إقدامها مؤخراً على تعزيز حضورها الإقليمي في مجموعة دول الساحل الخمس – وهي عبارة عن ائتلاف إقليمي معني بشؤون الأمن ومكافحة الإرهاب ومؤلَّف من خمسة بلدان ساحلية يواجه صعوبات في التنظيم وتأمين الموارد.[116] وبالتوازي مع العمليات المستقبلية عبر الحدود، من شأن هذا الدور المتنامي أن يمنح الجهاديين الذين تنصبّ جهودهم على موريتانيا، اندفاعة ترويجية جديدة.[117]

لكن في الوقت الراهن، لايزال من غير الواضح ماإذا كان المقاتلون سيتحرّكون في موريتانيا وكيف سيكون تحرّكهم. مايبدو مؤكّداً هو أن انحسار العنف في مرحلة مابعد العام 2011 قد لايدوم إلى مالانهاية.

نبذة عن المؤلّف

فريدريك ويري باحث أول في برنامج الشرق الأوسط في مؤسّسة كارنيغي للسلام الدولي. تركّز أبحاثه على الإصلاح السياسي والقضايا الأمنية في دول الخليج وليبيا، والسياسة الأميركية في الشرق الأوسط.

شكر وتقدير

يتوجّه المؤلّف بالامتنان والشكر إلى العدد الكبير من الموريتانيين الذين عاونوه في عمله الميداني، وإلى ألكس ثورستون وأنوار بوخرص وابراهيم يحيى ابراهيم الذين قرأوا المسوّدات المتتالية لهذه الورقة. ويعرب المؤلّف عن شكره أيضاً لأنمار جرجس على المساعدة التي قدّمها. أُنجِز هذا البحث بدعمٍ سخي من مؤسسة كارنيغي في نيويورك ومؤسسة هنري لوس.

هوامش

[1] للاطلاع على النص العربي للبيان:
https://www.max-security.com/security-blog/aqim-statement-threatening-western-companies-in-area-from-libya-to-mauritania-africa-mena-alert.

[2] Geoff D. Porter, "The Renewed Jihadi Terror Threat to Mauritania," Combatting Terrorism Center (West Point) *Sentinel* 11, no. 7 (August 2018), https://ctc.usma.edu/renewed-jihadi-terror-threat-mauritania

[3] Ibrahim Yahaya Ibrahim, "Managing the Sahelo-Saharan Islamic Insurgency in Mauritania," Sahel Research Group Working Paper, no. 3 (August 2014), 17.

[4] للاطلاع على نقد قيّم، انظر:
Chris Simpson, "Debunking Mauritania's Islamist Militancy Mythology," New Humanitarian, August 23, 2018, https://www.thenewhumanitarian.org/analysis/2016/08/23/debunking-mauritania%E2%80%99s-islamist-militancy-mythology.

[5] CIA World Factbook, 2018, https://theodora.com/wfbcurrent/mauritania/mauritania_people.html

[6] "Human Development Index: Country Profile of Mauritania, United Nations Development Program, 2018, http://hdr.undp.org/en/countries/profiles/MRT

[7] "Freedom in the World 2019," Freedom House, 2019, https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2019/mauritania

[8] "Corruption Perceptions Index, 2018," Transparency International, 2018, https://www.transparency.org/country/MRT.

[9] انظر مثلاً:
"Mauritania Country Report, 2019," Human Rights Watch, 2019, https://www.hrw.org/world-report/2019/country-chapters/mauritania.

[10] تشمل هذه الإثنيات الهالبولار والبامبارا والسونينكيه والولوف. انظر:
Zekeria Ould Ahmed Salem, *Prêcher dans le désert: Islam politique et changement social en Mauritanie*, [Preaching in the desert: political Islam and social change in Mauritania] (Paris: Karthala, 2013), 160.

[11] Ibrahim, "Managing the Sahelo-Saharan Islamic Insurgency in Mauritania," 10.

[12] الحجة القائلة بأن الجهادية أو العنف الثوري مستورَد بالكامل "من الخارج" نتيجة الإيديولوجيا الخليجية، يدحضها بطريقة مقنعة فيليب د. كورتن الذي يتحدّث عن تقليدٍ من القتالية الموريتانية المسموح بها دينياً ضد الحكّام الظالمين وصولاً إلى القرن السابع عشر. انظر:
Philip D. Curtain, "Jihad in West Africa: Early Phases and Inter-Relations in Mauritania and Senegal," *Journal of African History* 12, no. 1 (January 197): 11–24.

[13] على وجه الخصوص، ساهم الاستعمار الفرنسي في تسهيل الحج إلى مكة وغير ذلك من أشكال الاحتكاك الموريتاني مع الخليج.

[14] على النقيض من الافتراضات الشائعة، كان للعلماء الموريتانيين تأثيرٌ ناشط على تطوّر السلفية العالمية، حتى في السعودية والخليج، بدلاً من أن يكونوا مجرد مستهلكين سلبيين لـ"مستورَد سعودي". مما لاشك فيه أن التأثير السعودي موجود: فالجامع الكبير في العاصمة يُعرَف في أوساط عامة الناس بـ"الجامع السعودي" في إشارة إلى مصدر تمويله. غير أن التبادل الديني ثنائي الاتجاه أكثر مما يُعتقَد عادةً، والدليل على ذلك سفر العلاّمة الموريتاني محمد الأمين الشنقيطي إلى السعودية وانضمامه إلى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، وإلى هيئة كبار العلماء التي تُعتبَر الهيئة الدينية الأرفع مقاماً في المملكة. انظر:

Michael Farquhar and Alex Thurston, "How Mauritania exports religion to Saudi Arabia—And not just the other way around," Brookings Institution, December 13, 2018, https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2018/12/13/how-mauritania-exports-religion-to-saudi-arabia-and-not-just-the-other-way-around/.
15

Zekeria Ould Ahmed Salem, "The Paradoxical Metamorphosis of Islamic Activism in Mauritania," (in English) *Cahiers d'études africaines*, no. 206–207 (2012/2): 4.
16

Chouki El Hamel, "The Transmission of Islamic Knowledge in Moorish Society From the Rise of the Almoravids to the 19th Century," *Journal of Religion in Africa* 29, fasc. 1 (February, 1999): 62–87.
17

Elemine Ould Mohamed Baba Moustapha, "Negotiating Islamic Revival: Religiosity in Nouakchott City," *Islamic Africa* 5, no. 1 (Spring 2014): 46.
تعايشت طبقة الزوايا المؤلَّفة من العلماء بطريقة غير مريحة مع طبقة بنو حسن السياسية والمحارِبة التي ادّعت أنها تتحدّر من أصول عربية، وغالباً ماخاضت معارك ضدها. لقد ساهمت الحداثة والتمدين في زوال الخط الفاصل بين الطبقتَين – إنما ليس بصورة كاملة. لاتزال طبقة الزوايا ذات حضور طاغٍ في الخدمة المدنية وفي أوساط التجّار.
18

El Hamel, "The Transmission of Islamic Knowledge in Moorish Society from the Rise of the Almoravids to the 19th Century," 72.
19

Tarek Ladjal and Benaouda Bensaid, "Desert-Based Muslim Religious Education: Mahdara as a Model," *Religious Education* 112, no. 5, (May 2012): 529–41.
20

Ould Ahmed Salem, "Islam in Mauritania Between Political Expansion and Globalization: Elites, Institutions, Knowledge, and Networks," in *Islam and Muslim Politics in Africa*, eds. Benjamin F. Soares and Rene Otayek (New York: Palgrave MacMillan, 2007), 37.
21

مقابلة أجراها المؤلّف مع مواطن ليبي متخرّج من إحدى المحاظير الموريتانية، طرابلس، ليبيا، 5 كانون الأول/ديسمبر 2017. في العام 2012، أشارت الحكومة الموريتانية، وفقاً لتقديراتها، إلى أن نحو ربع طلاب المحاظير هم من الخارج. انظر:
Meimouna Saleck, "The Foreign Students of the Mahadhra in Mauritania Courted by Jihadists," *Dune Voices*, March 12, 2015. http://media-diversity.org/en/index.php?option=com_content&view=article&id=3052:the-foreign-students-of-the-mahadhra-in-mauritania-courted-by-jihadists&catid=15:mdi-news&Itemid=33.
22

من الأعضاء البارزين في الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية الذين تتلمذوا في المحاظير الموريتانية أبو يحيى الليبي وعطية عبد الرحمن.
23

مقابلة أجراها المؤلّف مع وزير سابق للشؤون الإسلامية يعمل الآن في مجال مكافحة التطرّف، نواكشوط، موريتانيا، 26 آذار/مارس 2018. وعملت الحكومة أيضاً على إنشاء محاظير في المدن، لتعزيز الإشراف من جانبها على مايبدو.
24

مقابلة أجراها المؤلّف مع علاّمة موريتاني متخصص في الإسلام، نواكشوط، موريتانيا، 23 آذار/مارس 2018.
25

اكتسب حكم العقيد محمد هيدالة من 1980 إلى 1984 أهمية خاصة على صعيد نمو الإسلام في الحياة الاجتماعية والسياسية. مثلاً، في العام 1980، جعل هيدالة من الشريعة المصدر الوحيد للتشريع في البلاد.
26

في منتصف الثمانينيات، شكّلت تيارات إسلامية موريتانية متفرّقة تكتّلاً جامعاً أُطلِق عليه اسم الحركة السياسية الإسلامية في موريتانيا، والذي سرعان ماثبّت نفسه في موقع قوةٍ معارِضة لحكم هيدالة. وعاونته في ذلك تعاليم إمام كاريزماتي يُدعى محمد ولد سيدي يحيى. انظر:
Ould Ahmed Salem, "The Paradoxical Metamorphosis of Islamic Activism," 6.
27

Constant Hames, "Le Rôle de l'Islam dans la Société Mauritanienne contemporaine" [The role of Islam in contemporary Mauritanian society], *Politique africaine*, no. 55 (October 1994), 46–51.
28

أدّت التطورات الإقليمية، ولاسيما تثبيت الإسلاميين وجودهم على نحوٍ مطّرد في الجزائر، دوراً في عودة الطابع إلى القمع، وفق ماأُفيد. انظر:
Sebastian Elischer "Governing the Faithful: State Management of Salafi Activity in the Francophone Sahel," *Comparative Politics* 51, no. 2 (January 2019): 210.
29

Cédric Jourde, "Politique des récits de l'islamisme en Mauritanie. Entre 'marée montante' et 'islamisme kalachnikov'," [Politics of Islamist Narratives in Mauritania. Between 'Rising Tide' and 'Kalashnikov Islamism'], *Politique africaine* 2, no. 114 (2009): 67–86, https://www.cairn.info/revue-politique-africaine-2009-2-page-67.htm#.

30

انظر تقرير منظمة العفو الدولية عن موريتانيا للعام 1994:
https://www.amnesty.org/download/Documents/184000/afr380031994en.pdf
31

Ould Ahmed Salem, "Paradoxical Metamorphosis," 6–7.
32

المصدر السابق.
33

Francesco Cavatorta and Raquel Ojeda Garcia, "Islamism in Mauritania and the Narrative of Political Moderation," *Journal of Modern North African Studies* 55, no. 2 (May 2017): 313.
34

Zekeria Ould Ahmed Salem, "Islamic Radicalisation in Mauritania," in *Islamist Radicalisation in North Africa: Politics and Process*, ed. George Joffe (London: Routledge, 2012), 185.
35

Elischer, "Governing the Faithful," 210.
36

للاطلاع على قائمة، انظر:
Ould Ahmed Salem, *Prêcher dans le désert*, 146–49 .
للاطلاع على معلومات عن خلفية أبو حفص الموريتاني، انظر هذه المقابلة عبر قناة الجزيرة:
https://www.aljazeera.net/programs/today-interview/2012/10/23/أبو-حفص-الموريتاني-هجمات-11-سبتمبر-2ج
37

مقابلة أجراها المؤلّف مع إمام سلفي موريتاني، نواكشوط، موريتانيا، 4 آذار/مارس 2018. انظر أيضاً:
Ould Ahmed Salem, *Prêcher dans le désert*, 147 انظر، وعن قبيلة إداب لحسن، Moustapha, 77.
38

انظر تقرير اللجنة الوطنية عن الهجمات الإرهابية:
The 9/11 Commission Report: Final Report of the National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States (2004), 130. http://govinfo.library.unt.edu/911/report/911Report_Ch4.pdf.
39

مقابلة أجراها المؤلّف مع إمام سلفي موريتاني، نواكشوط، موريتانيا، 24 آذار/مارس 2018.
40

Hamed El-Said, *New Approaches to Countering Terrorism: Designing and Evaluating Counter Radicalization and De-Radicalization Programs* (New York: Palgrave MacMillan, 2015), 118.
41

مقابلة أجراها المؤلّف مع إمام سلفي موريتاني، نواكشوط، موريتانيا، 25 آذار/مارس 2018.
[42] Ould Ahmed Salem, "Islamic Radicalisation in Mauritania," 189.
43

ولد الددو في بلدة بوتلميت التي تُشكّل معقلاً لتعلُّم الإسلام في جنوب غرب موريتانيا، ونشأ في عائلة مرموقة من العلماء الإسلاميين، وكان الأشهر بينهم خاله محمد سليم عبد الودود (1929-2009) الذي كان وزيراً للثقافة ورئيساً للمجلس الإسلامي الأعلى. وقد جمع الددو في تحصيله العلمي بين الدراسة التقليدية في المحظرة والدراسة السلفية الأكثر حداثة بتمويل سعودي، بما في ذلك فترة دراسية أمضاها في المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية، ثم في كلية الشريعة في جامعة الإمام محمد بن سعود في السعودية، حيث تعرّف على فكر شخصيات سلفية لامعة مثل ناصر الدين الألباني وعبد العزيز بن باز، وأصبح لاحقاً إماماً في مسجد. وقد أسّس، في حي عرفات في نواكشوط، مركز تكوين العلماء. نظرته العقيدية والإيديولوجية عصيّة على التصنيف. انظر:
Alex Thurston, "Shaykh Muhammad al-Hasan al-Dedew (b. 1963), a Salafi Scholar in Contemporary Mauritania," University of Cape Town, Center for Contemporary Islam, 10 February 2009; http://www.cci.uct.ac.za/usr/cci/publications/aria/download_issues/2012/Alex%20Thurston.
44

وفقاً لماورد في المقابلات، بُثَّ هذا الكلام عبر إذاعة موريتانيا. مقابلات أجراها المؤلّف مع نشطاء ومراقبين في نواكشوط، موريتانيا، آذار/مارس 2018.
45

Ould Ahmed Salem, "Islamic Radicalisation in Mauritania," 189–90.
46

مقابلة أجراها المؤلّف مع معتقل موريتاني سابق، نواكشوط، موريتانيا، 24 آذار/مارس 2018. للاطلاع على نطاق المزاعم عن التعذيب، انظر:
"Mauritania: Torture at the Heart of the State," Amnesty International, December 3, 2008, https://www.amnesty.org/download/Documents/52000/afr380092008en.pdf.

47

لعله من قبيل الصدفة أن الهجوم وقع قبل يومَين من الموعد الذي كان مقرراً لإقامة تدريب فلينتلوك بقيادة الولايات المتحدة حيث كانت القوات الأميركية تتدرب إلى جانب جنود من بلدان الساحل، ومنها موريتانيا.

Hacen Ould Lebatt, "Généalogie d'Al-Qaïda au Maghreb islamique," *Les Cahiers de la Revue Défense Nationale* (May 2011): 28, https://en.calameo.com/read/000558115c614e762cfb0. Also, Ould Ahmed Salem, "Paradoxical Metamorphosis," 13

48

من أبرز الهجمات مقتل أربعة سياح فرنسيين في العام 2007 على مقربة من ألاك، والاعتداء على السفارة الإسرائيلية في نواكشوط في العام 2008، واغتيال عامل الإغاثة كريستوفر ليغيت في نواكشوط في العام 2009، والتفجير الانتحاري الذي استهدف السفارة الفرنسية في العام 2009، والتفجير الانتحاري الذي استهدف ثكنة عسكرية موريتانية في نيما في العام 2010. للاطلاع على قائمة بالهجمات، انظر:

Ibrahim, "Managing the Sahelo-Saharan Islamic Insurgency in Mauritania," 13.

49

Ibrahim, "Managing the Sahelo-Saharan Islamic Insurgency in Mauritania," 14 and Ould Ahmed Salem, *Prêcher dans le désert*, 13–14.

50

Ibrahim, "Managing the Sahelo-Saharan Islamic Insurgency in Mauritania," 14.

51

Ould Ahmed Salem, "Paradoxical Metamorphosis," 17.

52

Ould Ahmed Salem, *Prêcher dans le désert*, 161.

53

مقابلة أجراها المؤلّف مع علاّمة موريتاني معني بشؤون مكافحة التطرّف، نواكشوط، موريتانيا، 23 آذار/مارس 2018.

54

المصدر السابق.

55

إنه اسمٌ حربي؛ يطلق عليه زكريا ولد أحمد سالم اسم أحمد ولد فيه البركة. انظر:

Ould Ahmed Salem, "Paradoxical Metamorphosis," 17.

56

مقابلة أجراها المؤلّف مع علاّمة موريتاني معني بشؤون مكافحة التطرّف، نواكشوط، موريتانيا، 23 آذار/مارس 2018.

57

المصدر السابق.

58

مقابلة أجراها المؤلّف مع وزير سابق للشؤون الإسلامية يعمل راهناً في شؤون مكافحة التطرّف، نواكشوط، موريتانيا، 26 آذار/مارس 2018.

59

انظر هذه السيرة عن حياة ولد السمان: "السراج تنشر القصة الكاملة لتنظيم أنصار الله المرابطون في موريتانيا"، السراج، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2010،

http://essirage.net/archive/index.php/news-and-reports/447-2010-10-18-22-11-44.html.

60

Ould Ahmed Salem, "Paradoxical Metamorphosis," 16.

61

"مقابلة مع خالد ولد السمان"، الجزيرة، 15 تموز/يوليو 2006،

https://www.aljazeera.net/programs/today-interview/2006/7/15/الموريتانية.-السلفية-الحركة-السمان-ولد-الخديم

62

المصدر السابق.

63

مقابلة أجراها المؤلّف مع مسؤول في الحكومة الأميركية معني بمكافحة الإرهاب في موريتانيا، واشنطن، 31 كانون الثاني/يناير 2019. انظر أيضاً Porter.

64

مقابلة أجراها المؤلّف مع وزير سابق للشؤون الإسلامية يعمل راهناً في شؤون مكافحة التطرّف، نواكشوط، موريتانيا، 26 آذار/مارس 2018.

65

أبصرت هذه المقاربة "الناعمة" النور بعد نموذجٍ طُبِّق في السعودية ومصر وليبيا، وكانت نتائجه متفاوتة.

66

Ould Ahmed Salem, "Paradoxical Metamorphosis," 18.

67

المصدر السابق.

68
Ould Ahmed Salem, “Paradoxical Metamorphosis,” 19.
69
Ould Ahmed Salem, *Prêcher dans le désert*, 173.
70
مقابلة أجراها المؤلّف مع علاّمة موريتاني متخصص في الإسلام، نواكشوط، موريتانيا، 23 آذار/مارس 2018.
71
مقابلة أجراها المؤلّف مع إمام سلفي موريتاني، نواكشوط، موريتانيا، 26 آذار/مارس 2018.
72
المصدر السابق.
73
المصدر السابق.
74
المصدر السابق.
75
للاطلاع على نقاش عن هذه المسألة، انظر:
Reuven Paz, “Islamic Legitimacy for the London Bombings,” Intelligence and Terrorism Information Center, Center for Special Studies, July 20, 2005, http://www.terrorism-info.org.il/Data/articles/Art_537/537E_1855722352.pdf.
76
انظر (لم يعد الرابط قائماً):
Abu Basir al-Tartusi, “Covenants and Security in Islam,” http://www.en.altartosi.com/Covenants.htm.
77
مقابلة أجراها المؤلّف مع علاّمة موريتاني متخصص في الإسلام، نواكشوط، موريتانيا، 24 آذار/مارس 2018.
78
المصدر السابق.
79
مقابلة أجراها المؤلّف مع مسؤولين سابقين في وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الإسلامية معنيّين بالحوار، نواكشوط، موريتانيا، 23-24 آذار/مارس 2018.
80
"أولى جلسات الحوار مع السلفيين تنطلق وسط صراع على زعامة المساجين"، *الأنباء*، 18 كانون الثاني/يناير 2010، https://www.anbaa.info/?p=4068.
81
Ould Ahmed Salem, *Prêcher dans le désert*, 173.
82
Ould Ahmed Salem, “Paradoxical Metamorphosis,” 21.
83
المصدر السابق، ص. 23.
84
وفقاً للأمم المتحدة، لم يعد التعذيب "متفشّياً" في الأعوام الأخيرة، إنما لايزال "يحدث بوتيرة متكررة". انظر:
Amnesty International, “Mauritania, 2017/2018,” https://www.amnesty.org/en/countries/africa/mauritania/report-mauritania/.
85
"استفادة السجناء السلفيين المفرج عنهم من قروض لتمويل مشاريع مدرة للدخل"، صحراء ميديا، 15 تموز/يوليو 2011، https://www.saharamedias.net//استفادة-السجناء-السلفيين-المفرج-من-قر
86
مقابلة أجراها المؤلّف مع إمام سلفي موريتاني، نواكشوط، موريتانيا، 24 آذار/مارس 2018.
87
"أطفال السجناء السلفيين... عقاب جماعي للآباء والأبناء"، *العربي*، 6 حزيران/يونيو 2016، https://www.alaraby.co.uk/investigations/2016/6/6/أطفال-السجناء-السلفيين-في-موريتانيا-عقاب-جماعي-للآباء-والأبناء
88
"أحمد مزيد: غالبية التيار السلفي عارضت تأسيس حزب سياسي"، *السراج*، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2015، http://www.essirage.net/node/3490.
89
انظر:
Mark Hosenball, “Al Qaeda Leaders Made Plans for Peace Deal With Mauritania: Documents,” Reuters, March 1, 2016, https://www.reuters.com/article/us-usa-binladen-mauritania-idUSKCN0W356G.

90

Joe Bavier, “Mauritania Frees Wanted Senior Malian Islamist Insurgent,” Reuters, August 6, 2015, https://uk.reuters.com/article/uk-mauritania-mali-insurgency/mauritania-frees-senior-malian-islamist-insurgent-idUKKCN0QB1M120150806.

91

مقابلة أجراها المؤلّف مع مسؤولين موريتانيين سابقين في وزارة الشؤون الإسلامية، نواكشوط، موريتانيا، آذار/مارس 2018.

92

انظر:

Alex Thurston, “A Mauritanian Fatwa against the French-Led Military Intervention in Mali,” *Al-Maydan*, January 13, 2017, https://www.themaydan.com/2017/01/mauritanian-fatwa-french-led-military-intervention-mali/.

93

“La Mauritanie affectée par la crise malienne,” [Mauritania affected by the Malian crisis], Xinhua, January 24, 2013, http://french.peopledaily.com.cn/96852/8105195.html; Al-Mokhtar Ould Mohammad, “Mauritanian Consensus Against France Intervention in Mali,” Al-Akhbar English, January 18, 2013, http://english.al-akhbar.com/node/14695.

94

“La Mauritanie affectée par la crise malienne,” [Mauritania affected by the Malian crisis], Xinhua, January 24, 2013, http://french.peopledaily.com.cn/96852/8105195.html.

95

مقابلة أجراها المؤلّف مع إمام سلفي موريتاني، نواكشوط، موريتانيا، 24 آذار/مارس 2018.

96

قال إمام سلفي للمؤلّف: "مالي مناسبة لنا؛ الأشخاص ذوو الأفكار المتطرفة يذهبون إلى هناك بدلاً من البقاء هنا". مقابلة أجراها المؤلّف مع إمام سلفي موريتاني، نواكشوط، موريتانيا، 26 آذار/مارس 2018. انظر أيضاً:

Ibrahim, “Managing the Sahelo-Saharan Islamic Insurgency in Mauritania,” 23.

97

تشمل هذه الوسائل الإعلامية وكالة أنباء نواكشوط وصحيفة الأخبار وصحراء ميديا. انظر:

Laurent Prieur, “Mauritania media opens window on Saharan Islamist world,” Reuters, February 13, 2013, https://uk.reuters.com/article/uk-mali-rebels-mauritania/mauritania-media-opens-window-on-saharan-islamist-world-idUKBRE91C0XB20130213.

98

Porter.

99

أُلقي القبض على المجلسي، الذي يُعتبَر قوة فكرية أساسية خلف الجهادية الموريتانية، لتورطه في الخلايا الأولى لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في موريتانيا. للاطلاع على كتابات تمثيلية عن الجهاد، انظر:

http://www.ilmway.com/site/maqdis/MS_2318.html ،

وعن التكفير، انظر:

http://www.alwahabiyah.com/file/Occation/vijename/T-K12-ar.pdf

100

يُشير منتقدو المجلسي إلى دراسة معروفة نشرتها مؤسسة راند للدراسات والأبحاث في الولايات المتحدة، والتي تدعو إلى تعزيز "الإسلام الديمقراطي المدني" بهدف استخدامه بمثابة استراتيجية لمكافحة الإرهاب. انظر:

Cheryl Benard, *Civil Democratic Islam: Partners, Resources, and Strategies* (Santa Monica: RAND Corporation, 2004), https://www.rand.org/pubs/monograph_reports/MR1716.html .

أصبح مفهوم راند محط انتقاد من الإسلاميين ولاسيما الجهاديين الذين رأوا فيه مشروعاً نيوكولونيالياً. انظر:

al-Majlissi, “Democratic Islam Is an American Alternative,” http://www.ilmway.com/site/maqdis/MS_16887.html.

101

انظر المجلسي، "الاستقلال وضياع الهوية"، *موريتانيا اليوم*، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، http://rimtoday.net/?q=node/2599.

102

Ould Ahmed Salem, “Paradoxical Metamorphosis,” 19–20.

103

للمعلومات عن خلفية توقيفه، انظر "أسباب اعتقال القيادي السلفي محمد سالم المجلسي"، *الوطن*، 29 آب/أغسطس 2015، http://www.elwatan.info/node/2179.

104

"أبو حفص الموريتاني: لا مرحبا بشيخ الأزهر"، *مورينيوز*، 15 آذار/مارس 2018، https://maurinews.info/opinions/18308/.

105

مقابلة أجراها المؤلّف مع علاّمة موريتاني معني بشؤون مكافحة التطرّف، 23 آذار/مارس 2018.

106

Ould Ahmed Salem, *Prêcher dans le désert*, 168.

107

"أحمد مزيد: غالبية التيار السلفي عارضت تأسيس حزب سياسي"، *السراج*، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2015، http://www.essirage.net/node/3490.

108

هذه الظاهرة منتشرة في مختلف بلدان الساحل. انظر:

"Forced out of Towns in the Sahel, Africa's Jihadists Go Rural," International Crisis Group, January 11, 2017, https://www.crisisgroup.org/africa/west-africa/mali/forced-out-towns-sahel-africas-jihadists-go-rural.

109

"Mauritania-Senegal summit yields accord on giant gas field," Agence France Presse, February 9, 2018, https://www.news24.com/Africa/News/mauritania-senegal-summit-yields-accord-on-giant-gas-field-20180209.

110

مقابلة أجراها المؤلّف مع نشطاء ومراقبين في نواكشوط، موريتانيا، آذار/مارس 2018.

111

مقابلة مع نويل فوستر،

"Mauritania's Weak Opposition Could Make Abdel Aziz President for Life," *World Politics Review*, May 31, 2016, https://www.worldpoliticsreview.com/trend-lines/18929/mauritania-s-weak-opposition-could-make-abdel-aziz-president-for-life.

112

انظر:

Alex Thurston, "Mauritania: An Ould Ghazouani Presidency?," *Sahel Blog*, January 29, 2019, https://sahelblog.wordpress.com/2019/01/29/mauritania-an-ould-ghazouani-presidency/.

113

"Fermeture d'un centre islamique jugé 'extrémiste' en Mauritanie," [Closure of an Islamic center considered 'extremist' in Mauritania], Voice of America Afrique, September 25, 2018, https://al-ain.com/article/mauritania-military-parade-independence-terrorism.

قام أبو حفص الموريتاني، وفق ماأُفيد، بجهود وساطة ودفعَ باتجاه إعادة فتح المركز.

114

شيخاني سيدي، "أبو حفص الموريتاني يتوسط لحل أزمة الإسلاميين"، صحراء ميديا، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2018، https://www.saharamedias.net/%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D8%AD%D9%81%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D9%84%D8%AD%D9%84-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84/.

115

للاطلاع على نقاش جيد حول حجم التهديد الذي يمثله تنظيم الدولة الإسلامية، انظر:

Alex Thurston, "Is Mauritania Really A New ISIS Front," IPI Global Observatory, July 2, 2015, https://theglobalobservatory.org/2015/07/mauritania-isis-al-qaeda-terrorism/.

116

تتألف مجموعة دول الساحل الخمس التي أُنشِئت في العام 2014، من مالي وتشاد والنيجر وبوركينا فاسو وموريتانيا. وقد تولّى جنرال موريتاني مؤخراً قيادة القوة المشتركة.

Pascal Airault, "Le général Hanena Ould Sidi à la tête de la force du G5: la Mauritanie reprend en main la sécurité sahélienne," [General Hanena Ould Sidi at the head of the G5 force: Mauritania takes over Sahelian security], *L'Opinion*, July 13, 2018, https://www.lopinion.fr/edition/international/general-hanena-ould-sidi-a-tete-force-g5-mauritanie-reprend-en-main-156652?utm_source=twitter.

117

مقابلة أجراها المؤلّف مع مسؤول في الحكومة الأميركية معني بشؤون مكافحة الإرهاب في موريتانيا، واشنطن، 31 كانون الثاني/يناير 2019.

Emir Bechir Street, Lazarieh Tower | Bldg. No. 2026 1210, 5th flr.
Downtown Beirut, P.O.Box 11-1061 | Riad El Solh, Lebanon
P: + 961 1 99 15 91

Carnegie-MEC.org